

# الرأي العام

حول تحركات وزارة الداخلية تجاه  
بعض التيك توك بلوجرز

فترة التغطية (2 - 7) أغسطس 2025



حزب مستقبل وطن  
كلنا نعمل من أجل مصر



مستقبل وطن  
للدراسات السياسية والإستراتيجية



أغسطس  
2025

تقرير | صادر عن مركز الدراسات السياسية  
والاستراتيجية لحزب مستقبل وطن

رئيس مجلس الشيوخ  
ورئيس الحزب  
المستشار / عبدالوهاب عبدالرازق

نائب رئيس الحزب  
والأمين العام  
النائب / أحمد عبدالجواد

الأمين العام المساعد  
ورئيس مجلس أمناء المركز  
النائب / محمد الجارحي

## تقديـم:

أصبحت منصة التواصل الاجتماعي "TikTok تيك توك" ساحة للجدال المجتمعي والقانوني، في ضوء ما يحمله تطبيق التيك توك من أبعاد مزدوجة التأثير؛ فمن جهة، أتاح فرصاً اقتصادية وتعبيرية لشرائح واسعة من الشباب، ومن جهة أخرى، برزت عبره أنماط متزايدة من المحتوى المسيء للقيم الاجتماعية والذوق العام، والانتهاكات الأخلاقية، والأنشطة غير المشروعة التي دفعت قطاعات كبيرة من المجتمع للمطالبة بتدخل الدولة لضبط هذه الفوضى الرقمية.

وفي هذا السياق، اتخذت وزارة الداخلية المصرية خطوات أمنية صارمة خلال أغسطس 2025 تجاه عدد من "البلوجرز" وصنّاع المحتوى على منصة تيك توك، ضمن مقاربة أمنية - مجتمعية تستجيب لموجة غضب شعبي متصاعدة، ومطالبات برلمانية ورسمية بضبط هذا الفضاء الإلكتروني. وشكّلت الحملة الأمنية الأخيرة التي أسفرت عن ضبط عدد من الشخصيات المؤثرة على المنصة نقطة تحوّل في المشهد؛ حيث اعتبرها قطاع من الرأي العام خطوة ضرورية لتنقية الفضاء الرقمي من الظواهر الهابطة التي تؤثر على قيم المجتمع المصري، وتؤسس لسلوكيات مرفوضة، خاصةً بين المراهقين والشباب، رغم ما واجهته الحملة من بعض الانتقادات.



## أولاً: الضبط القانوني للمنصة:

جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018، الذي يجرم نشر المحتوى الفاضح أو التحريضي أو ما من شأنه تهديد السلم المجتمعي. ومع ذلك، أدى تصاعد التجاوزات الرقمية إلى تزايد الدعوات المجتمعية المطالبة بتفعيل العقوبات وتحريك آليات رقابية أكثر صرامة، بما في ذلك مؤسسات الدولة الإعلامية والتشريعية.

وقد لعب المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام دوراً واضحاً في هذا الاتجاه، من خلال انتقاداته المتكررة للمنصة، ومطالباته بضرورة إخضاع المنصات الأجنبية لقواعد النشر السارية داخل الدولة المصرية. وبالتوازي، يبحث مجلس النواب آليات تشريعية أكثر تحديداً، من بينها إدراج صانعي المحتوى ضمن المنظومة الضريبية الرسمية، في إطار دمج الاقتصاد الرقمي في البنية المؤسسية والمالية للدولة.

بين مسارين متناقضين، أحدهما يتجه نحو الحظر الكامل للمنصة كما فعلت بعض الدول، والآخر نحو التنظيم القانوني الرشيد الذي يوازن بين الحريات والضوابط، تتحرك الدولة المصرية في مسار وسط؛ يهدف إلى ضبط منصة "تيك توك" قانونياً وأخلاقياً دون اللجوء إلى إجراءات قصوى.

ففي حين اختارت بعض الدول العربية نهج الحظر المؤقت، كما في الأردن والعراق، أو الحظر الكامل كما في السودان، تبنت دول أخرى أنظمة تنظيمية وقانونية، مثل السعودية التي أصدرت منظومة متكاملة لمكافحة الجرائم المعلوماتية، وتونس والجزائر التي اعتمدت على الملاحقات الأمنية والرقابة القانونية، سلكت مصر مقاربة هجينة تمزج بين أدوات التشريع والرقابة والمحاسبة، مع التريث في مسألة الحظر.

وفي هذا الإطار، يخضع مستخدمو المنصة بالفعل لأحكام قانون مكافحة

وبحضور ممثلين رسميين من شركة "تيك توك" في مصر وشمال أفريقيا؛ حيث تعهّدت الأخيرة بالعمل على تحسين المحتوى المقدم خلال فترة زمنية لا تتجاوز ثلاثة أشهر، بما يتوافق مع الأعراف والثقافة المصرية.

ورغم ما تواجهه المنصة من قيود متصاعدة في الدول الأوروبية، أحياناً على حساب الحريات الفردية، إلا أن المقاربة المصرية تنحو إلى التوازن بين ضبط السلوك الرقمي والحفاظ على حرية التعبير، بما يوفر مساحة استخدام آمنة ومرنة بعيداً عن النماذج الغربية التي تحتكر البنية التحتية وقواعد البيانات الوطنية.

وفي سياق التحرك النيابي، عبّر عدد من النواب عن نيّتهم حث الحكومة - وعلى رأسها وزارة الاتصالات - على دراسة حظر المنصة، محذرين من آثارها السلبية المتفاقمة على القيم والتقاليد المجتمعية. ومن جانبه، أكد النائب أحمد بدوي، رئيس لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن الحكومة تتابع بدقة محتوى المنصة، وأن أي تطبيق رقمي ينتهك القوانين الوطنية يستوجب إجراءات حازمة من الدولة.

وأوضح بدوي أن اللجنة عقدت على مدار شهر سلسلة من الاجتماعات بالتنسيق مع الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات،







## ثانيًا: التحرك للضبط الأمني للبلوجرز:

استجابةً للمطالب المجتمعية المتصاعدة بضبط المحتوى غير الأخلاقي المتداول عبر منصة "تيك توك"، اختارت الدولة المصرية نهجاً أمنياً حاسماً بديلاً عن الحظر الشامل للمنصة، مستندة إلى مزيج من الإجراءات القانونية والملاحظات الميدانية لمروجي المحتوى المسيء. وفي هذا الإطار، أطلقت وزارة الداخلية حملة أمنية موسعة خلال الأسبوع الأول من أغسطس 2025، استهدفت عدداً من صناع المحتوى الرقمي المتهمين بنشر مقاطع مرئية تتضمن إهجمات خادشة للحياة، وسلوكيات منافية للآداب العامة، والترجح غير المشروع عبر الإنترنت.

وأُسفرت هذه الحملة، التي لا تزال متواصلة، عن القبض على سبعة من مشاهير "تيك توك"، في إطار تفعيل أدوات الرقابة والردع ضد ما وصفته الوزارة بـ "الظواهر السلبية المتنامية التي تهدد القيم المجتمعية واستقرار الأسرة المصرية". ومن أبرز من طالتهم الحملة:

- **البلوجر محمد خالد** المعروف باسم "مداهم"، تم ضبطه بعد رصد محتوى يتضمن مخالفات صريحة.
- **علياء قمرون**، صانعة محتوى، تواجه اتهامات ببث مقاطع تحمل إهجمات غير لائقة تمس القيم الأسرية.
- **"سوزي الأردنية"**، أُوَقِّفَت بعد ورود بلاغات تتهمها بنشر محتوى مخالف للأخلاق العامة.
- **"أم مكة" و"أم سجدة"**، من أشهر مستخدمات تيك توك في مصر، تم القبض عليهما بعد نشر مقاطع تحمل ألفاظاً خادشة بغرض رفع نسب المشاهدة وتحقيق مكاسب مالية.
- **التيك توك "شاكر"** تم ضبطه داخل أحد المقاهي بمدينة "مدينتي"، بتهم تتعلق بالمحتوى المخالف والترجح الإلكتروني غير القانوني.
- **التيك توك "محمد عبد العاطي"**، ضمن قائمة المقبوض عليهم في ذات الحملة.

الحمراء الثقافية والدينية، مع ضمان تنفيذ القانون على الجميع دون تمييز. هذا التحرك الأمني لا يُعد فقط ردًا على السلوك الفردي، بل يعكس اتجاه الدولة نحو استعادة الانضباط في الفضاء الإلكتروني، ورفض محاولات تكريس نماذج "بلوجرز" تبني خطاب الإثارة والإسفاف كوسيلة للشهرة والكسب السريع، على حساب القيم المجتمعية.

وقد أكدت وزارة الداخلية أن هذه الإجراءات تأتي في إطار خطة شاملة لحماية الذوق العام والقيم الأخلاقية للمجتمع المصري، خاصة في ظل ما تشهده الفضاءات الرقمية من تجاوزات خطيرة تستهدف النشء والشباب. كما شددت على أن الحملة لن تتوقف، وأنها جزء من نهج أمني مستدام يستهدف مروجي الانحراف السلوكي، ومخترقي الخطوط





## ثالثًا: الدعوة الشعبية ودور المجتمع في التحرك:

وقد ترافق الزخم الإلكتروني مع تحرك قانوني فعلي، تمثل في تقديم 32 محاميًا مصريًا بلاغات رسمية إلى أقسام شرطة العجوزة، الوراق، الدقي، وإمبابة، ضد مجموعة من مقدمي المحتوى عبر المنصة، متهمين إياهم بنشر مقاطع مرئية تتضمن الخروج عن الآداب العامة، والتحريض على الفساد والفجور، ما يعكس انصهار الإرادة الشعبية والحقوقية في مواجهة هذا النمط من التجاوزات.

وطالب عدد كبير من رواد مواقع التواصل بإغلاق تطبيق "تيك توك" بشكل كامل، أو على الأقل إخضاعه لرقابة صارمة، تضمن التمييز بين المحتوى الإبداعي والتوعوي من جهة، والمحتوى المسيء والهابط من جهة أخرى، محذرين من أن بقاء الوضع على ما هو عليه قد يؤدي إلى إعادة تشكيل سلوكيات الأجيال الجديدة بطريقة خطيرة على استقرار المجتمع وبنية القيمية.

لم تكن الحملات الأمنية التي أطلقتها وزارة الداخلية بمعزل عن السياق العام للمجتمع، بل جاءت استجابة مباشرة لصوت شعبي تصاعد على مدار أسابيع، مطالبًا بتدخل الدولة لحماية القيم العامة من المحتوى الهابط والمنفلت المنتشر على منصة "تيك توك". فقد كانت الدعوة المجتمعية أسبق من الدعوى القضائية؛ حيث مهدت موجة الغضب الشعبي الطريق أمام السلطات لاتخاذ إجراءات حاسمة ضد عدد من صناع المحتوى الرقمي.

برزت حملة "خليها تنصف" كأحد أبرز التعبيرات الشعبية عن هذا الرفض المجتمعي المتصاعد، حيث أطلقها رواد مواقع التواصل الاجتماعي للمطالبة بـ "تنقية المنصة" من المحتوى المسيء، وضبط أداء "البلوجرز" و"التيكتوكرز" الذين يقدمون مضامين خادشة للحياء، تمس القيم الأسرية، وتدفع نحو تأكيد مظاهر الإسفاف والانحلال السلوكي، لا سيما بين فئة الشباب والمراهقين.

## رابعًا: المواقف وردود الفعل:

انقسم الرأي العام المصري تجاه هذه التحركات؛ فبينما أيدها فريق واسع باعتبارها وسيلة لضبط الانفلات الأخلاقي وحماية استقرار المجتمع، أعرب فريق آخر عن مخاوف من تحول هذه الإجراءات إلى أدوات لتقييد الحريات الشخصية والتعبير، أو استخدامها كغطاء لإلهاء الرأي العام عن قضايا أكثر أهمية.





# الأصوات المؤيدة:

## (1) دور الدولة في حماية القيم والمجتمع:

- عبّر كثيرون عن قناعتهم بأن الدولة لا يمكن أن تتخلى عن مسؤوليتها في حماية الأرواح والأعراض، خصوصاً في ظل الانتشار الواسع لمنصات التواصل الاجتماعي، وما يصاحب ذلك من انحرافات سلوكية وأخلاقية.
- أشاد مؤيدو الحملة بالتحرك السريع من قبل وزارة الداخلية، مؤكدين أن القبض على نحو 7 من التيكтокز خلال فترة وجيزة يعبر عن جدية الدولة في معالجة هذا الملف وتطهيره من مظاهر الإسفاف.

## (2) أبعاد أمنية واقتصادية للتحرك:

- لم تُختصر الحملة في بُعدها الأخلاقي فقط، بل كشفت عن مخالفات أمنية واقتصادية خطيرة، تمثلت في ضبط تحويلات مالية ضخمة، ومجوهرات، وأسلحة غير مرخصة، ومواد مخدرة مثل الحشيش والآيس والبانجو.
- رأى البعض أن المحتوى المسيء لا يُمثل فقط خطراً داخلياً، بل قد يُساء فهمه دولياً، مما ينعكس سلباً على صورة مصر خارجياً ويشوه النمط القيمي العام للمجتمع المصري.

## (3) أثر إيجابي فوري للحملة:

- لاحظ المتابعون انخفاضاً كبيراً في نشر المحتوى المسيء بعد تنفيذ الحملة، ما اعتُبر دليلاً على فاعلية الردع الأمني، وأكد أن حجم الإساءة السابق لم يكن عارضاً بل ممنهجاً.

**تم توجيه رسائل شكر لوزارة الداخلية على الحزم والانضباط في معالجة القضية، التي تتجاوز حرية التعبير لتطال التربح من الانحلال وتشويه الذوق العام.**

# الأصوات الناقدة:

## (1) تشكيك في التوقيت والدوافع:

- ذهب بعض المنتقدين إلى اعتبار أن توقيت الحملة ليس بريئاً، وربطوا التحركات الأمنية بمحاولة إشغال الرأي العام عن قضايا أكبر وأكثر حساسية، مثل ما تردد عن اتهامات تتعلق بتجارة الأعضاء طالت شخصيات فنية معروفة، أبرزها الفنانة وفاء عامر، في القضية التي ارتبطت بلعب الكرة الراحل إبراهيم شيكا.
- رأى آخرون أن الحملة اتخذت طابعاً إعلامياً موجهاً، بما يوحي بأنها جاءت لتغطية على ملفات أخرى داخلية أكثر تعقيداً أو ربما لتهيئة الرأي العام لخطوات مقيدة قادمة.
- اتُهمت الحملة بأنها انتقائية في الاستهداف؛ حيث لم تطل جميع صناعات المحتوى المسيء، مما يطرح تساؤلات حول معايير الفرز وتحديد المستهدفين.

...



هناك تفسير يحاول ان يكون عميق وله اسبابه ووجهته ان بكابورت التيك توك الذي طفح مؤخراً مهندس منظم معمول علشان يلهى الناس عن اشيء حدثت او ستحدث . طبعاً هذه المدرسة موجوده فى بلدنا من زمان وليست اختراعاً جديداً ولكن فى هذه النظرة الواعيه الفاهمة نسأل كذا سؤال : اولاً اذكر متى نجحت هذه الطريقه فى تحويل اهتمامات الناس الان وزمان انت فى بلد حصل فيه ثورتين فى عدد محدود من السنين . السؤال الثانى وهو الاهم هى مشاكل مصر ممكن الالهة فيها بهؤلاء دننا لو ولعت فى التيك توك كله فاتوره كهربا واحده ترجع المصريين للواقع بسهوله . واخيراً انتوا ليه متخيلين ان غالبيه الميت مليون قاعدين على التواصل ، للأسف محدش شايف المواطن الحقيقى عملنا عالم تخيلى وشعب تخيلى كمان . المشاكل مستحيل تتحل بالإلهة ده لو موجود اصلاً . الكارثة الحقيقيه يا ساده لو طلع ورا اللى بيحصل ده وطيان وسفاله وانحدار وتخلف حقيقيين غير منظمين وان يكون ما نراه هو تعبير عن اضمحلال ومرايه للتدهور فى الذوق العام تلك هى المأساه الحقيقيه . مغيث حاجه حتعرف تلهى فى حاجه اسمها الشغل وتحسين احوال الناس ، اما النظريات العميقه لتفسير الانحدار هى اخطر من المصيبة نفسها لانها شخصياً دون ان تدري وسيله الهه هى الاخرى . مشاكل مصر معروفه يا ساده وهى غير مرشحه للحل بسرعه او بسهوله ، والحلول مكتوبه على كل الجدران فى الداخل او الخارج ولم نعد بحاجة الى اختراعات والناس فى بلادى يعلمون ولا يلتهمون وانما امام التحديات حتى الان هم صامدون

٢٤:١٠ ص ٣٠ أغسطس ٢٠٢٥ • مرات مشاهدة ٩٢ ألف

## (2) مخاوف من تضيق الحريات الرقمية:

- أعرب عدد من النشطاء والمراقبين عن قلقهم من أن تكون الحملة الحالية مقدمة لاتساع رقعة القمع الرقمي، ليس فقط على منصة "تيك توك"، بل على سائر وسائل التواصل الاجتماعي، ما قد يُفضي إلى تراجع خطير في مساحات التعبير الحر على الإنترنت . ويرى هؤلاء أن الحل لا يجب أن يكون في الملاحقة الأمنية فحسب، بل في التنظيم التشريعي المتوازن الذي يضمن عدم المساس بحرية التعبير ضمن إطار احترام القانون.

## (3) الدعوة لمقاربة إصلاحية لا عقابية فقط:

- يرى هؤلاء أن الحل لا يجب أن يكون في الملاحقة الأمنية فحسب، بل في **التنظيم التشريعي المتوازن الذي يضمن عدم المساس بحرية التعبير ضمن إطار احترام القانون.**

في مقابل التوجهات الأمنية، طالبت بعض الأصوات بضرورة **فتح حوار مجتمعي شامل حول آليات تنظيم المحتوى الرقمي**، يشارك فيه خبراء، ومؤثرون، ومؤسسات مجتمع مدني، لصياغة **ميثاق أخلاقي وإعلامي يحكم عمل صناع المحتوى**، بدلاً من الاكتصار على النهج العقابي .



## خامساً: نحو مقاربة متوازنة:

تُعد الدعاوات المتكررة لإغلاق منصة "تيك توك" في مصر انعكاساً لتنامي المخاوف المجتمعية إزاء التحولات التي يشهدها المحتوى الرقمي، والذي بات في كثير من الأحيان أداةً لتكريس أنماط سلوكية دخيلة على المجتمع المصري، كالتسول الإلكتروني، والانحرافات الأخلاقية، والممارسات غير القانونية. وفي ظل هذه التجاوزات، جاءت التحركات الأمنية استجابة للغضب الشعبي، إلا أن استدامة التأثير الإيجابي لتلك الحملات تستدعي بلورة مقاربة شاملة متعددة الأبعاد، تجمع بين الضبط القانوني، والتدخل التوعوي، والإجراءات الأمنية، بما يحفظ قيم المجتمع دون المساس بالحريات.

### (1) البُعد التوعوي:

- **حماية النشء من التأثيرات السلبية للمحتوى المنحرف**، من خلال نشر رسائل تربية تُظهر مخاطر التقليد الأعمى والتفاعل السطحي مع المؤثرين الرقميين.
- **إطلاق حملات إعلامية تعليمية** تستهدف الأسر والشباب، لتسليط الضوء على كيفية التفاعل الواعي والناقد مع محتوى المنصات.
- **الانخراط مع صناع المحتوى الإيجابي** لبناء خطاب بديل، وتوضيح "الخطوط الحمراء" للقيم والأخلاق العامة، بدلاً من الاعتماد على الردع المفاجئ فقط.

### (2) البُعد القانوني:

- **تفعيل مواد قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات (رقم 175 لسنة 2018)** بحق من ثبت تورطهم في إنتاج أو بث محتوى مسيء أو مخالف للقيم المجتمعية.
- **تنظيم البيئة الرقمية عبر تشريعات جديدة** تحدد بوضوح ما يُعد محتوى مخالفاً، وتفرض مسؤوليات قانونية على المنصات الرقمية نفسها وليس فقط المستخدمين.
- **التأكيد على حماية الحريات الرقمية** ضمن أطر القانون، بما يضمن عدم استغلال مسألة "الضبط الأخلاقي" كمبرر لتقييد حرية التعبير أو التنوع الثقافي.

### (3) البُعد الأمني:

- **دعم استمرار الحملات الأمنية المنضبطة** لضبط صناع المحتوى المتجاوزين الذين ثبت توريجهم لمواد خادشة أو تحريضية، بشرط احترام الإجراءات القانونية وعدم التوسع في التهم.
- **فرض عقوبات صارمة وراذعة** على من يُدان في قضايا الإساءة الرقمية، خصوصاً في حالات التربح من الإسفاف أو التحريض على الانحراف أو الجريمة.





**مستقبل وطن**  
للادراسات السياسية والإستراتيجية



**حزب مستقبل وطن**  
كلنا نعمل من أجل مصر

## مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن



WWW.MOSTAQBALWATAN.COM



CONTACT@MOWPS.MOSTAQBALWATAN.COM



+202 5656375



010 9111 6979

📍 فيلا 47 ش التسعين الجنوبي

التجمع الخامس

ميدان 30 يونيو